محليات

معظم القضاة الجدد لا يملكون ثقافة قانونية وعليهم مراجعة اجتهادات النقض وقوانين الدول الأخرى

العلبي لـ«الوطن»: الخلاف بين بعض القضاة والمحامين فيه نوع من الأمية ويجب إعادة الاعتبار للعلاقة بينهما

| محمد منار حميجو

أكد المحامي العام بريف دمشق ماهر العلبي أن معظم القضاة الجدد لا يملكون ثقافة قانونية عامة وإنما تقتصر ثقافتهم في مجال اختصاصاتهم ولذلك فإنه من المفروض على القضاة والمحامين أن يراجعوا اجتهادات محكمة النقض والفقه المقارن وهو الفقه المقارن مع الدول التي تشابه قوانينها القانون السوري مثل مصر ولبنان، على حين دعا وزير العدل نجم حمد الأحمد في محاضرة له أمام نقابة المحامين بدمشق إلى ضرورة تعزيز ثقافة القانون لدى القضاة والمحامين.

وقال العلبي في لقاء مع «الوطن»: إنه يجب أن يكون هناك تفاهم بين وزارة العدل ونقابة المحامين في تعزيز الثقافة القانونية بين الطرفين وذلك من خلال إقامة المحاضرات والندوات بينهما باعتبارهما جناحي العدالة وصانعيها، ومن هذا المنطلق فإنه لا بد على القضاة والمحامين أن يملكوا ثقافة قانونية تميزهم عن باقي شرائح المجتمع.

وبيّن العلبي أن الثقافة تبدأ عند القاضي والمحامي أولاً من حصوله على إجازة الحقوق إلا أن الثقافة التي يمتلكها في هذا المجال نظرية ولذلك فإن المحامي يخضع للتدريب لمدة سنتين في نقابة المحامين والقاضي يدرس في المعهد القضائي أيضاً المدة ذاتها ثم يعين القاضي في النيابة العامة لفترة سنة أو سنتين حتى يتلقى الأمور العملية بكيفية البت بالدعاوى وكتابة القرار وهذا كله ما يسمى الثقافة الخاصة أي ضمن مجال عمله.

وأضاف العلبي: إن التنقلات القضائية قد تلعب دوراً في ثقافة القاضي، ضارباً مثلاً أن القاضي ينقل أحياناً من الجزائي إلى المدني على حين إن القاضي لا يملك ثقافة واسعة في المدني وهذا يؤدي إلى عدم نجاحه، على حين إذا نقل القاضي المدني إلى الجزائي فإنه ينجح باعتبار أن القانون المدني هو أبو القوانين والقاضي المدني يملك ثقافة في الجزائي، مستدركاً أن التنقلات من قسم إلى آخر قليلة وأغلب التنقلات القضائية تكون ضمن الاختصاص، معتبراً أنه من غير المعقول أن ينقل القاضي الشرعي إلى الجنايات وخاصة أنه قضى معظم سنوات عمله في القضاء الشرعي، كما أنه من غير المعقول أيضاً نقل القاضي من الجنايات إلى القضاء الشرعي.

ولفت العلبي إلى أنه للأسف قد يكون هناك علاقة سيئة بين بعض المحامين والقضاة وأن هذه الظاهرة موجودة إلا أنها غير منتشرة وأن معظم المحامين يمتلكون قدراً واسعاً من الوعي، موضحاً أن سبب وجود الظاهرة السيئة بين المحامين والقضاة أن بعض المحامين يظن أنه يعلم كل شيء وعند مراجعة القاضي في قضية معينة يكون المحامي على خطأ والقاضي على صواب لأن الأخير يمتلك خبرة أوسع عبر القضايا الكثيرة والمتنوعة وهذا ما يؤدي إلى نشوء هذه العلاقة السيئة.

> ٢٥ ألف مراجع في عدلية ريف دمشق يومياً

ووصف العلبي هذا الخلاف بالأمية بين بعض المحامين والقضاة ويجب إعادة الاعتبار للعلاقة بينهما بحيث يكون هنالك وعي أكبر بين الطرفين.

وعما يتعلق بعدلية ريف دمشق كشف العلبي أن نسبة المراجعين من ريف دمشق ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى نحو٢٥ ألفاً يومياً معتبراً أن هذا الازدحام فيه ما فيه من تعزيز الثقة بين المواطن والقضاء وأن المواطن يدرك أنه لا يمكن أن يسترجع حقه إلا عبر المؤسسة القضائية مؤكداً أن عدد الدعاوى في العدلية ازداد بشكل ملحوظ.

وأشار العلبي إلى أن القضاة في الريف يقومون بعمل كبير من خلال البت السريع بالدعاوى وتحملهم للمسؤولية بشكل واضح، كاشفاً أنه لم يتلق إلا شكوى واحدة على أحد القضاة تم حلها بشكل سريع.

في اللاذقية... دوامة التقنين بين «الماء والكهرباء»!

| اللاذقية- عبير سمير محمود

يتساءل المواطن في اللاذقية إلى متى سيبقى التقنين بفرعيه «المائي والكهربائي» عشوائياً من دون تنسيق ما بين المديريتين؟ حيث تشكو بعض المناطق في المحافظة وخاصة الريفية منها، أن تقنين المياه يبدأ مع تقنين الكهرباء، فلا يفرح المواطن بوصول المياه إلى خزّانه ما يضطره لنقلها يدوياً إلى الطوابق العليا، ومع عودة التقنين إلى نظام (٤ بـ٢) على مدار اليوم يعاني المواطنون في اللاذقية من أزمة حقيقية من ناحية تأمين مياه الشرب من جهة ومن ناحية الكهرباء من جهة ثانية –والكهرباء معاناة اعتاد عليها أهالي اللاذقية– كما يقول بعض المواطنين الذين يشكون لـ«الوطن» من عدم وصول المياه إلى منازلهم إلا بشقّ الأنفس وبعضهم مع ساعات متأخرة من الليل فقط متجاهلين تقديم شكاوى عن الكهرباء... فوضع الكهرباء معروف، أما المياه فما عذرهم بعد شتاء وأمطار عمّت خيراً على معظم المحافظات، كما يقول الأهالي في اللاذقية... ومنهم سكان: (الرمل الشمالي– مشروع قنينص– مشروع الصليبة– أرض الصوفي– سقوبين– بسنادا– الدعتور– الطابيات) وبعض مناطق ريف جبلة والقرداحة والحفة. منهم من يقول: «بيجيبولنا المي بيقطعوا الكهربا وبالعكس» متسائلين: أين التنسيق لتخفيف معاناة المواطن وخاصة في هذا الطقس الصيفي الحار؟ رغم تصريحات المسؤولين مع نهاية الشتاء بأن الهطلات المطرية كانت وفيرة وكافية للمخزون بشكل عام وقد تم تسجيل أكبر منسوب في السنوات الثلاث الأخيرة.

وبالعودة لمديرية المياه في اللاذقية أكد مصدر مسؤول أن المياه موجودة في الشبكة على مدار ٢٤ ساعة إلا أن التقنين الكهربائي الحالي (٤ بـ٢) لا يساعد في وصول المياه إلى جميع المشتركين وخاصة أصحاب المنازل في الطوابق العليا الذين يعتمدون على المضخات بشكل رئيسي، علماً أن مضخات المديرية تعمل بشكل مستمر عن طريق المولدات، فالمياه متوافرة في الشبكة حتى مع انقطاع الكهرباء، مشيراً إلى أن المخزون ممتاز وكذلك الوارد، حيث نعمل بإنتاج وتعقيم وضخ المياه مباشرة من نهر السن، ولكن لا تستطيع المديرية تأمين الكمية اللازمة في ساعتين فقط –وهي فترة التزويد بالتيار الكهربائي– في ظل ازدياد احتياج المياه في فصل الصيف إضافة إلى زيادة عدد السكان وخاصة في محيط اللاذقية.

يوم تعريفي ببرنامج ايراسموس بلس... والماردیني يؤكد أهميته في التشجيع على الحراك الأكاديمي وبناء القدرات العلمية

| رجاء يونس

أكد وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر الماردیني أهمية العمل على أهمية رفع جودة التعليم العالي والاهتمام بمخرجاته بهدف تحسين فرص الخريجين في سوق العمل بما يسهم في ردم الهوة بين الاختصاصات ومتطلبات سوق العمل التي تتطلبها المرحلة الراهنة.

وخلال افتتاحه أمس يوم التعريف ببرنامج الاتحاد الأوروبي للتعليم والتدريب والشباب /ايراسموس بلس/ الذي نظمته جامعة دمشق بالتعاون مع المكتب الوطني لبرنامج إيراسموس بلس في قاعة المؤتمرات بالجامعة أشار الوزير الماردیني الى أهمية استثمار هذا البرنامج على المستوى الوطني في بناء القدرات العلمية لطلاب الجامعات من خلال المنح الدراسية التي يقدمها أو على صعيد العاملين في قطاع التعليم العالي ومؤسساته من أكاديميين وإداريين بما يسهم في تحفيز مشاركتهم في المشاريع التي يطرحها البرنامج وتشجيعهم على الحراك الأكاديمي وعقد اللقاءات مع نظرائهم في الدول الشريكة بالبرنامج وتبادل الخبرات.

وأعرب الوزير عن استعداد الوزارة لتقديم كل التسهيلات للأكاديميين والطلاب على المشاركة في البرنامج بما يساهم في دعم التعاون بين المؤسسات التعليمية والجامعات في الدول الشريكة بهدف تحسين سياسات تداخل الاختصاصات بين الكليات في الجامعات معتبرا مشاركة الجامعات السورية في المشروعات التي طرحها البرنامج سواء لجهة الإدارة أو المشاركة «مؤشراً على استمرارية مسيرة البحث العلمي ودليلاً على قوة الشهادة السورية وخريجيها واعترافاً حقيقياً من الاتحاد الأوروبي ومؤسساته العلمية بها ».

وبين رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد حسان الكردي أن برنامج إيراسموس بلس الذي افتتح العام الماضي حققت جامعة دمشق من خلاله نجاحات مهمة وحصلت على تمويل مشروعين مؤكداً تقديم كل التسهيلات للراغبين بالاستفادة من المنح المقدمة.

بدوره استعرض المدير الوطني لبرنامج إيراسموس بلس الدكتور رامي الأيوبي آليات التقدم إلى مشاريع بناء القدرات في التعليم العالي وإمكانية التعاون مع جامعات أوروبية مختلفة من خلال البرنامج داعياً أعضاء الهيئة التدريسية من الجامعات إلى التقدم بمشاريع تطويرية تلبية لاحتياجات التنمية.

ولفت الأيوبي إلى أن البرنامج يقدم مجموعة من الفرص لطلاب التعليم العالي من خلال منح دراسية لبرامج متميزة تطرحها مؤسسات التعليم العالي الأوروبية وغير الأوروبية فضلا عن المنح الدراسية الممولة من الاتحاد الأوروبي معرباً عن استعداد المكتب الوطني لتقديم المساعدة للأكاديميين السوريين للتقدم للمشاريع سواء المشاريع الجديدة أو المشاريع التي رفضت سابقا.

واستعرض المشاركون في اليوم التعريفي الخبرات والتجارب المتعلقة بالمشروعات السابقة من خلال برنامج /تمبوس/ وتنفيذ المشاريع، والصعوبات والعقبات وكيفية تجاوزها مشيرين إلى برامج شهادات الماجستير والدكتوراه المشتركة مع مؤسسات التعليم العالي الأوروبية وآليات التقدم والمشاركة فيها.

وتطرق المشاركون إلى موضوعات تتعلق بالتعليم والتدريب المهني وكيفية الاستفادة من المشروعات بهذا الصدد وآليات إعادة تشكيل الخبرات في قطاع التعليم العالي في سورية وبناء القدرات الوطنية وفرص تبادل الطلاب على المستوى الدولي.

ويهدف البرنامج الذي يغطي الفترة بين ٢٠١٤ و٢٠٢٠ إلى تطوير أنظمة التعليم العالي في الدول الشريكة ومنها سورية ويقدم مجموعة من الفرص لطلاب التعليم العالي ومرحلة الماجستير ودرجة الدكتوراه والعاملين في مجال التعليم العالي ومؤسساته في شتى أنحاء العالم.

في حمص ١١٠ منشآت خارج الخدمة والأضرار بعشرات المليارات

وسوف لـ«الوطن»: تكثيف الرقابة على المطاعم ومطالبات بجدولة فواتير المياه والهاتف والكهرباء

| فادي بك الشريف

كشفت وزارة السياحة لـ«الوطن» أن إجمالي المنشآت السياحية في محافظة حمص ما بين متوقفة وفي الخدمة تقدر بـ١٥٥ منشأة.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» أكد مدير سياحة حمص المهندس حسين وسوف توقف ١١٠ منشآت عن العمل خلال الأزمة نتيجة التعديات وأعمال التخريب والإرهاب التي حدثت وشمل معظمها حمص القديمة وتدمر ما أدى لخروج عدد كبير من المطاعم عن العمل وخسائر كبيرة.

لافتاً إلى وجود ٤٥ منشأة ومطعماً داخل الخدمة.

وكشف وسوف عن أكثر من ١٢ منشأة إطعام دخلت الخدمة خلال العام الجاري بتكاليف استثمارية فاقت مليار ليرة سورية ٣ منها في حمص و٩ في منطقة الوادي، كما تم تأهيل ١٠ منشآت إطعام حسب رغبة المستثمر وهناك منشآت تم تأجيلها خلال فترة مهرجان الوادي الذي أقامته وزارة السياحة مؤخراً.

وبين وسوف أن قيمة الأضرار المباشرة التي طالت المنشآت السياحية في حمص تجاوزت ٦ مليارات ليرة سورية وغير المباشرة تقدمت بعشرات المليارات جراء الأعمال الإرهابية خلال الأزمة وشملت منشآت الإطعام والفنادق بالمدينة القديمة وتدمر وخرجت عن الخدمة.

ولفت مدير سياحة حمص إلى أنه مع عودة النشاط إلى المحافظة بدأت أعمال الترميم لكثير من المنشآت وعاد بعض المستثمرين لتشغيل استثماراتهم المتوقفة لتعود إلى الخدمة، مشيراً إلى وجود ٣٥ مطعماً في الخدمة ضمن المحافظة.

وأوضح وسوف أن هناك اهتماماً كبيراً في وزارة السياحة ومحافظة حمص وذلك بتقديم كل التسهيلات اللازمة وكل المرافق الخدمية وإزالة الأنقاض في الشوارع بحمص القديمة، كما شكلت لجنة للرقابة على واقع المنشآت السياحية.

وهناك متابعة لواقع كل المنشآت السياحية مشيراً إلى أن هناك استمراراً لأعمال التأهيل للمنشآت السياحية حتى ٣ نجوم والعمل قائم على تأهيل المنشآت بموجب القرار ٧٢٢ المتضمن أعمال التأهيل من دون أي ترخيص إداري، ذاكراً أنه تم تشكل لجنة تقوم بدراسة وضع المنشآت من الناحية الفنية ومنح فترة زمنية لتقديم كل ما يلزم من أوراق ثبوتية وطلبات إدارية مؤكداً تفعيل دور الضابطة العدلية في المحافظة، وقال وسوف: تم تقديم ملفات بالأضرار من المستثمرين كوصف واقع المنشآت المتضررة والتي خرجت عن الخدمة بحيث تم تقديم ٥٧ إضبارة إلى مديرية السياحة مبيناً أن مطالب المستثمرين تركزت على إمكانية جدولة فواتير الكهرباء والهاتف والمياه للمنشآت المتوقفة خلال الأزمة ذات التكاليف الكبيرة.

المطالبة بإعادة استئناف منح القروض العقارية

| السويداء- عبير صيموعة

دعا مدير المصرف العقاري بالسويداء ركان كيوان إلى إعادة استئناف منح القروض العقارية التي توقفت في أيلول عام ٢٠١٢ نظراً لمطالبات المواطنين المراجعين المطالبين بفتح هذه القروض وخصوصاً الأسر المهجرة والمتضررة وأسر الشهداء وخاصة أن القروض العقارية تعد من أبرز المطالب الملحة لتلبية احتياجات قطاع السكن أمام الأفراد عموماً والجمعيات السكنية بشكل خاص لما لها من دور مهم في تمويل احتياجات عملية بناء المساكن وترميمها وكسائها وبالتالي تأمين مساكن لأصحاب الدخل المحدود موضحاً أن عدد القروض التي منحها المصرف العقاري خلال السنوات ما قبل عام ٢٠١٢ والتي مازال يستقبل أقساطها من المقترضين بلغ ٧ آلاف و٦٤٠ قرضاً للأفراد بقيمة نحو ٢ مليار و٦٧٢ مليون ليرة بالإضافة إلى ٤٠ قرضاً للجمعيات السكنية في المحافظة بقيمة نحو ٢٦٩ مليون ليرة لافتاً إلى أن القروض الممنوحة تشمل نوعين، متوسطة لعشر سنوات وطويلة الأجل لـ١٥ سنة وبقيمة تتراوح بين ٥٠٠ ألف ليرة و١,٥ مليون ليرة للقرض الواحد.

وأشار كيوان إلى أن إدارة المصرف اقترحت فتح باب الإقراض أمام ذوي الشهداء ممن يحتاجون إلى بناء أو شراء أو كساء أو ترميم مساكن لهم وذلك بسقف ٢مليون ليرة موضحاً أن المقترح يتضمن مدة تسديدية للقرض تتراوح بين ١٥–٢٥ سنة وبضمانة العقار نفسه بالإضافة إلى معاش أسرة الشهيد وبمعدل فائدة تبلغ ٣٪ بحيث لا يتجاوز القسط الشهري للقرض البالغ قيمته ٢ مليون ليرة مبلغ ٩٤٨٥ ليرة لمدة ٢٥ سنة و١١ ألف ليرة لمدة ٢٠ سنة و١٣ ألفاً و٨٢١ ليرة لمدة ١٥ سنة.

وبلغت قيمة الودائع لدى المصرف للقطاعات العامة والخاصة والتعاونية حتى نهاية أيار الماضي نحو ٥,٧٤٤ مليارات ليرة ما يدل على حركة الإقبال الجيدة على الإيداع بالمصرف جراء الثقة المصرفية للمواطن بمصارف القطاع العام.

مشفى الكلية... خدمات بإمكانيات محدودة

٢٥٠٠ جلسة غسيل و٨ عمليات زرع كلية شهرياً

| محمود الصالح

زادت الأعباء الملقاة على عاتق مشفى الكلية الجراحي بدمشق خلال الأزمة نتيجة خروج عدد كبير من مشافي القطر من الخدمة وبشكل خاص في المنطقة الشرقية وريف حلب وقسم من المدينة وحمص وريف دمشق ودرعا، ما أدى إلى تحول معظم مرضى الكلى إلى دمشق وبشكل خاص إلى مشفى الكلية الجراحي الذي يستقبل يومياً ضعف طاقته الاستيعابية وبلغ عدد المراجعين خلال النصف الأول من هذا العام ٧٦٤٦ مراجعاً لقسم الإسعاف أما العيادات الخارجية فقد راجعها ٨٢٩٧ مراجعاً، هذا ما ذكرته المدير العام للهيئة العامة لمشفى الكلية الجراحي في دمشق الدكتورة رانيا الديراني وأضافت: يقوم المشفى بأقسامه المختلفة بتقديم جميع الخدمات الصحية لمرضى الكلية ومن جميع المحافظات السورية وعلى الرغم من قيامنا بأعمال الصيانة لكامل أقسام المشفى فقد استمرت الخدمات بالوتيرة نفسها حيث يتم في المبنى القديم المؤلف من ثلاثة طوابق والذي كان يحوي ٣٠ سريراً وأصبح الآن ٦٠ سريراً وفيه غرف خاصة وغرف عامة وتتميز الغرف الخاصة، بوجود تلفاز ومكيف وبراد ويستطيع المريض أن يقيم معه أهله في الغرف الخاصة وفي البناء هناك قسم الجراحة الذي يضم ٦٠ سريراً والطابق الأول من البناء القديم تم تخصيصه للعناية المشددة وأيضاً للكلية الصناعية الذي يجري توسيعه، وفي البناء الجديد يوجد قسم الأطفال وهو مجهز بغرف عامة وخاصة وكلية صناعية وفيه خمسة أجهزة كلية صناعية خاصة لقسم الأطفال، أما الأطفال الصغار دون الشهر أو دون وزن ٢٠ كغ هناك جهاز الرحض البرتواني وهذا الجهاز خاص للتنقية الدموية لهذه الفئة من الأطفال. وفي قسم العناية أيضاً يوجد جهاز تنقية دموية مستمرة للمرضى الذين لديهم حالات حرجة وتستمر إلى ٧٢ ساعة، وهذا الجهاز نفسه يستخدم لفصادة البلازما للمرضى الذين لهم وضع صحي خاص ويتم تحضيرهم للزرع ووظيفته إزالة التضاد من أجسامهم والقسم الأكبر من البناء الجديد مخصص للمرضى الخارجيين والإسعاف المركزي ومخبر الإسعاف والعيادات التي تضم عيادات قلبية وداخلية وأطفال وزرع، وفي الطابق الأول كلية صناعية فيها ٣٣ جهاز كلية صناعية موزعة على ٤ قاعات، وفي الطابق الثاني توجد غرف العمليات وهي متصلة بجسر مع الجراحة وفي الطابق الأخير المخبر المركزي الذي تجري فيه جميع أنواع التحاليل الدموية والتشريح المرضي ولدينا أيضاً مخبر وحيد في وزارة الصحة هو مخبر التنميط النسيجي.

ونقوم شهرياً بإجراء ٢٥٠٠ جلسة تنقية دموية وبمعدل ١٥٠ جلسة يومياً وقبل ذلك يتم إجراء التحاليل للمريض واتخاذ الإجراءات والدراسة لتحديد الأمراض المصاب بها المريض مثل الكبد أو القلب أو غيرها، وعلى ضوء نتائج هذه التحاليل يتم تحديد الجهاز الذي سيتم عليه وضع المريض لتنقية الدم ولدينا ٦٠ جهازاً للكلية الصناعية، اثنان مأجوران والباقية مجانية أي إن هناك ٩٩٪ من الخدمات مجانية وبشكل عام جميع المهجرين وذوو الشهداء والمعوقين والفقراء تتم معالجتهم في جميع الأقسام بشكل مجاني.

وعن الأجور قالت: جلسة التفتيت الأولى ٣٠٠٨ ليرات بينما في القطاع الخاص ٣٥ ألف ليرة والجلسة الثانية ١٣١٦ ل.س وفي القطاع الخاص ١٧٥٠٠ ل.س.

أما بالنسبة لجلسة الغسيل المأجورة فهي ١٠٣٤ ل.س وتوجد لدينا قاعة واحدة للمأجور فقط فيها جهازان من أصل ٦٠ جهازاً موجوداً في المشفى وباقي الأجهزة في القاعات المجانية، وفيما يتعلق ببرنامج الغسيل هو مغلق بشكل كامل في المشفى أي إننا لا نستطيع استقبال مرضى جدد على الغسيل إلا في الإسعاف فقط لأن مريض الإسعاف مهما كان وضعه لا نستطيع رده أبداً ويتلقى الخدمات حتى يستقر وضعه بعدها يقرر وضعه.

وعن عمليات الزرع قالت: نقوم يومياً بعمليتين لزراعة الكلية بشكل متوسط في المشفى وقد بلغت عمليات الزرع خلال هذا العام حتى ٢٠١٥/٨/١١ (٤١) عملية زرع وبمعدل ٨ عمليات شهرياً، ربع هذه العمليات أي عمليتان شهرياً بشكل مجاني كلياً أما عمليات الزرع الأخرى المأجورة فتصل كلفتها في الحد الأقصى إلى مئة ألف ليرة سورية مع جميع المستلزمات باستثناء الكلية فهي ليست من اختصاص المشفى بل يأتي بها الزارع حيث يأتي المريض والمتبرع إلى المشفى وتجرى لهما الدراسة الطبية والقانونية اللازمة، وفي حال المطابقة من اللجنة المختصة يتم قطف الكلية من المتبرع وزراعتها، لدى المريض، والحقيقة أنه لا يوجد دور في عمليات زراعة الكلية لأن الضغط ليس كبيراً على ذلك ونحن أجرينا عمليات زراعة كلية لعدد من المواطنين العرب خلال الفترة الماضية بكلفة ٢٤ ألف دولار للمريض الواحد فقط. علماً أن كلفة زراعة الكلية خارج سورية تصل إلى ٨٠ ألف دولار فقط للأجور من دون قيمة الكلية. ونتيجة السمعة الطيبة للخدمات الصحية في سورية هناك رغبة لدى الإخوة العرب في إجراء مثل هذه العمليات في سورية. علماً أن عمليات زرع الكلية لا تتم إلا في القطاع العام وتم إيقاف الزراعة في القطاع الخاص بعد عام ٢٠١١ نتيجة رفع الأسعار بشكل غير منطقي في المشافي الخاصة.

وفي العام الماضي تمت زراعة لـ٦٥ مريضاً وقبل الأزمة كنا نزرع لـ١٠٠ مريض، أما بالنسبة للعمليات الجراحية البولية الأخرى فيتم إجراء ١٠ عمليات بمعدل يومي إضافة إلى القنطرة البولية وهي ليست عملية إنما إجراء لعمل عادي وقد تم إجراء ٣٠٢ عملية جراحية بولية في النصف الأول من هذا العام، و٣٣٦ عملية تنظيرية والتنظير البولي فقط ٢١٩ إجراء، وفيما يتعلق بجلسات التنقية الدموية ١٤٥٨٤ جلسة إضافة إلى ٨٠٢ جلسة للأطفال.

وفيما يتعلق بتفتيت الحصى فقد تمت معالجة ٥١٧ مريضاً وأنجزنا ٧١٨٤٥ تحليلاً خلال النصف الأول، وتم أخذ ١١٠٩ خزعات متفرقة للتشريح المرضي وتم تصوير ٤١٢٩ مريضاً بصور أشعة عادية وتصوير ١٣٢٥ مريضاً بصور إيكو.

وعن مدى توافر أدوية مثبطات المناعة اللازمة لمرضى الكلى قالت الديراني: جميع الأدوية توفرها الوزارة وفق الإمكانيات المتوافرة لديها علماً أن جميع هذه الأدوية مكلفة جداً، والآن لدينا كمية من الأدوية اللازمة للمرضى لشهر واحد فقط.

> الديراني: ٩٩٪ من المرضى يخدمون مجاناً في المشفى
> ١٠٠ ألف ليرة كلفة عملية زرع الكلية مقابل ٨٠ ألف دولار في الخارج

نحو ٤٣ مليار ليرة لتنفيذ أكثر من ٣٢ ألف مسكن

| عمار الياسين

كشفت المؤسسة العامة للإسكان أن إجمالي الإنفاق على موازنات المؤسسة كافة لعام ٢٠١٥ حتى تاريخ ١١/٨/٢٠١٥ بلغ ٤,٣٨ مليارات ليرة سورية.

وأوضحت المؤسسة أن نسبة التنفيذ بلغت ٥٣,٤١٪ من إجمالي الاعتمادات المرصدة للمؤسسة والبالغة ٨,٢١ مليارات ليرة، منها ١,٥٠ مليار ليرة على الموازنة الاستثمارية بنسبة تنفيذ ٥٥,٥٢٪ و١,٧٩ مليار ليرة على موازنة السكن الشعبي بنسبة تنفيذ ٥١,٠٦٪ و١,٠٩ مليار ليرة على موازنة الادخار بنسبة تنفيذ ٥٤,٦٥٪.

وأشارت المؤسسة إلى أن إجمالي قيم العقود المبرمة حتى تاريخه لجميع أنواع السكن وفي مختلف المحافظات بلغ ٤٣,٩٥ مليار ليرة وعدد مساكنها ٣٢٤٧٥ مسكناً، كما بلغ إجمالي قيم العقود المبرمة خلال عام ٢٠١٥ (٣,٧٥ مليارات ليرة).